



السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة
والمندوبين الساميين والمندوب العام

الموضوع: إطلاق المرحلة التجريبية الرابعة للميزانية المستجيبة للنوع المرتكزة على نجاعة الأداء.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون، أقر القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية مقتضيات تدرس مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى السياسات العمومية عبر التنصيص على برمجة ميزانياتية تراعي بعد النوع الاجتماعي. بحيث تنص مادته 39 أن البرنامج هو عبارة عن مجموعة متناسقة من المشاريع أو العمليات التابعة لنفس القطاع الوزاري أو المؤسسة والذي تقرر به أهداف محددة، وكذا مؤشرات مرقمة لقياس النتائج المتوخاة مع الأخذ بعين الاعتبار معيار النوع الاجتماعي في تحديد هذه الأهداف والمؤشرات.

وفي هذا الصدد، وبغية ضمان تملك أمثل لوسائل وأدوات إدماج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى السياسات العمومية، قامت وزارة الاقتصاد والمالية بإنجاز ثلاث مراحل تجريبية برسم مشاريع قوانين المالية لسنوات 2016 و2017 و2018، شملت ثمانية وعشرين قطاعا وزاريا ومؤسسة. وأظهرت نتائج هذه المراحل التجريبية الانخراط الفعلي وتجارب مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية من خلال اعتماد مشاريع أو عمليات وأهداف ومؤشرات تأخذ بعين الاعتبار معيار النوع الاجتماعي.

ومن أجل ضمان استمرارية التطور المسجل خلال المراحل التجريبية السابقة، تقرر الشروع في مرحلة رابعة والتي ستمهم، إضافة إلى القطاعات المنخرطة في المراحل السابقة، قطاعات وزارية جديدة ويتعلق الأمر بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والوزارة المنتدبة لدى وزير الخارجية المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بالإضافة إلى المندوبية السامية للتخطيط والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وهكذا، يتوجب على القطاعات والمؤسسات الجديدة المشاركة في هذه المرحلة التجريبية، عند إعداد مشاريع نجاعة الأداء المرافقة لمشاريع ميزانياتها القطاعية برسم سنة 2020، العمل على ما يلي:

• تحديد أهداف مستجيبة للنوع من أجل ترسيخ مبادئ الإنصاف والتخفيف من بعض الفوارق المرتبطة بالنوع الاجتماعي؛

• اختيار مؤشرات نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي بغرض قياس النتائج المحققة وتحديد الفوارق المرتبطة بالنوع مع الحرص على اختيار مؤشرات وجمية توفر معطيات محددة من شأنها تقييم وقياس الأثر على النوع الاجتماعي.

كما يتعين على القطاعات والمؤسسات المنخرطة في المراحل السابقة مواصلة جهودها بغية الحفاظ على المكتسبات وتقاسم الخبرات التي راكمتها وكذا ضمان إشعاعها خصوصا على مستوى المصالح اللامركزية.

كما ينبغي، بالنسبة للقطاعات والمؤسسات المستفيدة من عملية تحليل استراتيجياتها وبرامجها من منظور النوع، أخذ الخلاصات والتوصيات المقترحة بعين الاعتبار بهدف اعتماد أهداف ومؤشرات أكثر جدوى وفعالية من حيث تقليص التفاوتات المرتبطة بالنوع.

وتنطأ مسؤولية قيادة هذه العملية بمركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، والمكلف على الخصوص بتوفير الدعم اللازم والمواكبة المستمرة والتكوين والاستشارة لفائدة القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية وكذا التنسيق بين كافة المتدخلين.

كما يتعين على القطاعات والمؤسسات المشاركة في هذه المرحلة تفعيل/إحداث وحدة النوع الاجتماعي المكونة من ممثلي مديرية الشؤون المالية وممثلين عن مسؤولي البرامج ونقط ارتكاز النوع، والتي يناط بها تفعيل وتنشيط الإصلاح داخل القطاع وتعتبر المحاور الرئيسي لمركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي.

وإذ تؤكد على الأهمية التي يكتسبها إنجاح هذه العملية، فإني أدعو جميع القطاعات والمؤسسات المعنية إلى توفير الإمكانيات اللازمة لإنجاح هذه المرحلة التجريبية والتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية من أجل التطبيق الأمثل لمضامين هذا المنشور.

ومع خالص التحيات والسلام.

سعد الدين العثماني



السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الموضوع: إطلاق المرحلة التجريبية الرابعة للميزانية المستجيبية للنوع المرتكزة على نجاعة الأداء.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون، أقر القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية مقتضيات تركز مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى السياسات العمومية عبر التنصيص على برمجة ميزانية تراعي بعد النوع الاجتماعي. بحيث تنص مادته 39 أن البرنامج هو عبارة عن مجموعة متناسقة من المشاريع أو العمليات التابعة لنفس القطاع الوزاري أو المؤسسة والذي تقرن به أهداف محددة، وكذا مؤشرات مرقمة لقياس النتائج المتوخاة مع الأخذ بعين الاعتبار معيار النوع الاجتماعي في تحديد هذه الأهداف والمؤشرات.

وفي هذا الصدد، وبغية ضمان تملك أمثا لوسائل وأدوات إدماج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى السياسات العمومية، قامت وزارة الاقتصاد والمالية بإنجاز ثلاث مراحل تجريبية برسم مشاريع قوانين المالية لسنوات 2016 و2017 و2018، شملت ثمانية وعشرين قطاعا وزاريا ومؤسسة. وأظهرت نتائج هذه المراحل التجريبية الانخراط الفعلي وتجاوب مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية من خلال اعتماد مشاريع أو عمليات وأهداف ومؤشرات تأخذ بعين الاعتبار معيار النوع الاجتماعي.

ومن أجل ضمان استمرارية التطور المسجل خلال المراحل التجريبية السابقة، تقرر الشروع في مرحلة رابعة والتي ستهم، إضافة إلى القطاعات المنخرطة في المراحل السابقة، قطاعات وزارية جديدة ويتعلق الأمر بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والوزارة المنتدبة لدى وزير الخارجية المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بالإضافة إلى المندوبية السامية للتخطيط والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وهكذا، يتوجب على القطاعات والمؤسسات الجديدة المشاركة في هذه المرحلة التجريبية، عند إعداد مشاريع نجاعة الأداء المرافقة لمشاريع ميزانياتها القطاعية برسم سنة 2020، العمل على ما يلي:

• تحديد أهداف مستجيبة للنوع من أجل ترسيخ مبادئ الإنصاف والتخفيف من بعض الفوارق المرتبطة بالنوع الاجتماعي؛

• اختيار مؤشرات نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي بغرض قياس النتائج المحققة وتحديد الفوارق المرتبطة بالنوع مع الحرص على اختيار مؤشرات وجمية توفر معطيات محددة من شأنها تقييم وقياس الأثر على النوع الاجتماعي.

كما يتعين على القطاعات والمؤسسات المنخرطة في المراحل السابقة مواصلة جهودها بغية الحفاظ على المكتسبات وتقاسم الخبرات التي راكمتها وكذا ضمان إشعاعها خصوصا على مستوى المصالح اللامركزية.

كما ينبغي، بالنسبة للقطاعات والمؤسسات المستفيدة من عملية تحليل استراتيجياتها وبرامجها من منظور النوع، أخذ الخلاصات والتوصيات المقترحة بعين الاعتبار بهدف اعتماد أهداف ومؤشرات أكثر جدوى وفعالية من حيث تقليص التفاوتات المرتبطة بالنوع.

وتناط مسؤولية قيادة هذه العملية بمركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، والمكلف على الخصوص بتوفير الدعم اللازم والمواكبة المستمرة والتكوين والاستشارة لفائدة القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية وكذا التنسيق بين كافة المتدخلين.

كما يتعين على القطاعات والمؤسسات المشاركة في هذه المرحلة تفعيل/إحداث وحدة النوع الاجتماعي المكونة من ممثلي مديرية الشؤون المالية وممثلين عن مسؤولي البرامج ونقط ارتكاز النوع، والتي يناط بها تفعيل وتنشيط الإصلاح داخل القطاع وتعتبر المحاور الرئيسي لمركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي.

وإذ تؤكد على الأهمية التي يكتسبها إنجاح هذه العملية، فإنني أدعو جميع القطاعات والمؤسسات المعنية إلى توفير الإمكانيات اللازمة لإنجاح هذه المرحلة التجريبية والتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية من أجل التطبيق الأمثل لمضامين هذا المنشور.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس اللجنة
سعد الدين أرغمان